طيفور يتوقع حل الخلافات بين أربيل وبغداد إلا البيشمركة

دولة القانون: الاشكاليات السياسية لا يمكن تجاوزها من دون اللجوء الى الدستور

□ بغداد/ المدى

قال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب العراقي امس الخميس: ان رئيس الحكومة نوري المالكي اعرب عن موافقته على تنفيذ جميع الاتفاقات بين الكتل السياسية، مبيناً انه من المحتمل ان تبقى مسألة منح رواتب قوات البيشمركة من قبل الحكومة العراقية هي نقطة الخلاف الوحيدة بين بغداد واربيل.

جانب من تدريبات البيشمركة

واوضح عارف طيفور لوكالة كردستان للانباء: ان "رئيس الحكومة نوري المالكي ابدى موافقته على تنفيذ جميع نقاط الاتفاق بين الكتل السياسية العراقية وبين الائتلاف الكردستاني ودولة القانون". وتابع: ان "المالكي اكد على انه سيتم تنفيذ اية نقطة في الاتفاقات المبرمة ضمن اطار الدستور العراقي، على ألا تكون مخالفة للدستور".

واستدرك طيفور بالقول "ولكن خلافاتنا مع الحكومة العراقية ربما ستثور بشأن معالجة مشكلة قوات البيشمركة الكردية، لأن المالكي يعتقد ان رواتب تلك القوات المعروفة بقوات حرس اقليم كردستان ينبغي ان تُمنح من قبل حكومة الاقليم".

وزاد بالقول ان "ائتلاف دولة القانون يعتقد ان الدستور العراقي لم ينص على ارغام الحكومة العراقية على تأمين رواتب ومستحقات قوات البيشمركة، ولكننا نعتقد ان قوات حرس الاقليم جزء من قوات الداخلية العراقية".

من جانبه، قال عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي شوان محمد طه لـ(آكانيوز): "بحسب الدستور العراقي فان قوات البيشمركة تُعرف بحرس اقليم كردستان، وهي جزء من قوات الجيش العراقي، وتقع على وزارة الدفاع العراقية مسؤولية تأمين رواتب ومستلزمات افرادها".

من ناحيته، أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون في مجلس النواب هادي الياسري ان سحابة الضباب بين ائتلافه والتحالف الكردستاني ستنجلي خلال الايام القليلة المقبلة. واضاف الياسري لوكالة كل العراق: ان"الزيارات بين الكتل السياسية المتنازعة والتي تشهدها الساحة السياسية يمكن لها ان تجلي الخلافات القائمة بين حكومة المركز والاقليم من خلال الاتفاق على المسائل العالقة بين قادة الكتل السياسية". يذكر ان العلاقات بين حكومة المركز واقليم كردستان شهدت توتراً بشأن ملفات عدة كان آخرها اعتراض القوى الكردستانية على مشروع مسودة قانون النفط والغاز المقدم من قبل مجلس الوزراء الى رئاسة مجلس النواب.

وكان رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح اكد امس الاول أن" المسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية تحتاج الى حل جذري، مضيفاً أن الحل لن يتم الا عن طريق تنفيذ الاتفاقات والالتزام بالدستور".

وأشار صالح في تصريح صحفي على هامش انعقاد مؤتمر نقابة الصيدلانيين في أربيل انه"من المقرر أن يزور وفد من الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بغداد في الأيام المقبلة لعقد اجتماعات مع الأطراف السياسية العراقية من أجل بحث تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف السياسية".

واوضح صالح أن" الوفد سيبحث حسم مجموعة من المسائل العالقة بين أربيل وبغداد والتي تحتاج الى معالجة، ونحن سنطرح في زيارتنا وجهة نظرنا بشأن هذه المسائل وسنستمع الى ملاحظات ووجهات نظر الأطراف الأخرى، وسنسعى لخلق أرضية مناسبة لمعالجة المسائل العالقة بصورة نهائية".

وتابع :ان" المسألة ليست أن نبدأ الحوار من البداية، انما مشاكل العراق تحتاج الى ان نضع خطوات نحو معالجتها".

وكان وفد حكومي من بغداد زار اقليم كردستان السبت الماضي لحلحلة الاشكالات العالقة بين المركز والاقليم ، وتم بحث المشاكل والمعوقات التي يشهدها العراق والأوضاع السياسية بشكل عام الى جانب التباحث بشأن كيفية عمل جميع الأطراف معاً من اجل احتواء الخلافات والأزمات وحلها من أجل المصلحة العامة.

وكان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس في بغداد ترأس الثلاثاء الماضي اجتماعاً تنسيقياً لأعضاء مجلس النواب والوزراء ورؤساء الهيئات ووكلاء الوزارات والمدراء العامين الكرد.

وقال المكتب المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني أن " الاجتماع بحث خلاله الوضع السياسي الراهن على الساحة العراقية " مشيراً الى أن " شاويس شرح وجهة نظر القيادة السياسية الكردستانية وتقييمها للواقع السياسي الحالي في البلاد والتفاهمات الداخلية بين الاحزاب الكردستانية وموقفها من القضايا واجبة الحل بين الحكومتين الاتحادية والاقليم وعلى رأسها المادة ١٤٠ من الدستور".

ونقل المكتب عن شاويس تأكيده على " ضرورة سير العملية السياسية بالشكل الذي يعود على كل مكونات الشعب العراقي بما يستحقه من حاضر ومستقبل مشرفين وبما ينسجم ومفهوم تنفيذ العملية الديمقراطية المستندة الى الدستور والتفاهمات والتوافقات التي يسندها التنفيذ الكامل لمبادرة مسعود بارزاني واجتماعات اربيل الملحقة بها".

ومن المؤمل ان يزور بغداد وفد من حكومة اقليم كردستان برئاسة رئيس الحكومة برهم صالح للتباحث بشأن المسائل العالقة وابرزها قانون النفط والغاز والمادة ١٤٠ الخاصة بالمناطق المتنازع عليها والورقة الكردية واتفاقية اربيل.

وأتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون عبد السلام المالكي الجانب الأمريكي بالعمل على تأزيم العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة الإتحادية.

وقال المالكي لوكالة كل العراق :" الأمريكان يدفعون الكرد بإتجاه تأزيم العلاقات مع المركز من خلال قانون النفط والغاز والمناطق المتنازع عليها بغية الحصول على تنازلات من الحكومة الاتحادية في موضوع الانسحاب الأمريكي نهاية العام الحالي ٢٠١١".

وأضاف: إن " تصريحات رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بشأن السماح لبقاء القوات الامريكية في البلاد بعد عام ٢٠١١ يعد دليلا على الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على الحكومة الاتحادية من اجل السماح لتمديد بقاء قواتها في البلاد".

وفي الصعيد ذاته، قال النائب عن التحالف الوطني خالد الاسدي: ان" الذي بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية لا يمكن ان يحل الا بالاعتماد على الدستور العراقي كمرجعية وحيدة".

واضاف الاسدي في تصريح خص به وكالة كل العراق [أين] أمس: ان" ما يختلف عليه في تفسير فقرات الدستور يمكن العودة به الى المحكمة الاتحادية"، مؤكداً على" وجوب احترام المعايير الدستورية في عملية التنفيذ ان كانت الاتفاقات سياسية او اجراءات ادارية". ودعا الى" مبدأ الحوار بين مختلف الكتل من اجل ايجاد التفاهمات للحد من تفاقم الازمة السياسية في البلاد".

عمليات بغداد تدعو لإعادة النظر بالحمايات الشخصية

عصابات الكواتم تقتل ضابطاً في وزارة الداخلية

□ بغداد/ المدى

عطا

دعت قيادة عمليات بغداد، امس الخميس، إلى إعادة النظر في الحمايات الشخصية لجميع المسؤولين في الدولة من دون استثناء.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح لوكالة السومرية نيوز": إن "الحاجة أصبحت ضرورية وماسة لإعادة النظر بالحمايات الشخصية لجميع المسؤولين في الدولة من دون استثناء"، مضيفا أن "هذا الأمر سواء كان من ناحية الارتباط أو العدد أو التسليح أو العجلات". تأتي هذه التصريحات بعد ان أفاد مصدر في الشرطة العراقية، أمس الخميس، بأن ضابطاً في وزارة الداخلية قُتل وسائقه بهجوم بأسلحة كاتمة للصوت شرق بغداد.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين أطلقوا النار، صباح امس، من أسلحة كاتمة للصوت باتجاه سيارة يستقلها ضابط في وزارة الداخلية بالقرب من جامعة البكر في حي الوزيرية شرق بغداد، مما أسفر عن مقتله وسائقه في الحال".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث ونقلت الجثتين إلى دائرة الطب العدلي، فيما فتحت تحقيقاً في الحادث لمعرفة الجهة التي تقف وراءه".

وشهدت بغداد، أمس الاول، مقتل وإصابة ١٢ شخصاً بينهم أطفال ونساء من أسرة قيادي في الصحوة، على يد مسلحين يرتدون الزي العسكري في منطقة عناز التابعة لقضاء أبو غريب غرب العاصمة، كما أصيب شقيقان بهجوم مسلح نفذه مجهولون في منطقة البياع جنوب بغداد، فيما اعتقلت فرق من المحققين في هيئة النزاهة ستة مدراء عامين في المصرف العراقي للتجارة بتهم الفساد وبموجب مذكرات صادرة من القضاء، كما أعلنت قيادة عمليات بغداد عن إلقاء القبض على "أكبر خلية إرهابية" مسؤولة عن تنفيذ عشرات عمليات الاغتيال في العاصمة، مؤكدة أنه سيتم عرض اعترافات أفرادها بعد انتهاء التحقيقات معهم.

وأمرت وزارة الداخلية العراقية الثلاثاء الماضي ٢٠١١/٩/٢٧، جميع الحواجز الأمنية بتفتيش المواكب الحكومية عند مرورها، لمنع إستخدامها في تنفيذ عمليات الإغتيال.

وكشف المتحدث باسم الوزارة قائد شرطة محافظة بغداد اللواء الركن عادل دحام في مؤتمر صحافي عقده ببغداد حسبما ذكرت وكالة "يونايتد برس انترناشونال"، عن "ضبط العديد من السيارات التابعة للدوائر الحكومية، استخدمت في تنفيذ عمليات القتل سواء باستخدام السلاح الكاتم للصوت أو بغيره".

وأوضح أنه "على خلفية هذه العمليات أصدرت الوزارة أوامر صارمة لجميع القطعات والمفارز الأمنية بتفتيش سيارات الأرتال (المواكب) والشركات الأمنية عند نقاط السيطرات (الحواجز الأمنية)". وأشار إلى "اعتقال العديد من الإرهابيين والمجرمين الذين استخدموا عجلات حكومية في تنفيذ عمليات اغتيال البعض منهم من عناصر حمايات المسؤولين"، مؤكداً على أن الوزارة ستتخذ الإجراءات القانونية بحق كل مسؤول يثبت ضلوعه بتلك العمليات. ٨ وكان نائب رئيس المحكمة الجنائية العليا المنحلة القاضي منير حداد، أصيب بجروح في هجوم شنّه مسلحون مجهولون على سيارته على طريق مطار المثنى في وسط بغداد أمس الأول، وقال إن السيارة التي استخدمت في محاولة اغتياله شبيهة بالسيارات الحكومية.

كتلة الأحرار تصف المفتشين العامين بـ(الزائدة)

الدائرة المعنية باتت وسيلة لإثارة الفساد المالي والاداري

□بغداد/ المدى

اكد النائب عن كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري أمير الكناني أن دائرة المفتشين العامين اثبتت انها مؤسسة زائدة ولم تقدم شيئاً.

وقال الكناني في تصريح لوكالة كل العراق [أين] امس الخميس : أن " دائرة المفتشين العامين اثبتت انها مؤسسة زائدة كوننا نملك اكثر من جهة رقابية منها هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية كما انها لم تقدم شيئاً خلال الفترة السابقة " مشيرا الى أن "هذه المؤسسة تكون دائماً مرتبطة بالوزير والوزير يكون مهيمناً على هذه الدائرة كون القانون لا يمنحها الحق بالارتباط بأية جهة اخرى في الوزارة وبالتالي تكون علاقة رئيس ومرؤس".

واضاف: ان " دائرة المفتشين العامين قد تتعرض في بعض الاحيان الى تقليص وتضييق في عملها من وزير ما " مبيناً أن " على الكتل السياسية عدم التدخل في عمل هيئة النزاهة لكي تعمل بمهنية من اجل مكافحة الفساد المستشري في دوائر ومؤسسات الدولة".

يذكر أنّ الناطق الرسمي باسم لجنة النزاهة جعفر الموسوي قال في وقت سابق إنّ" لجنته تبحث إنهاء مهام المفتشين العامين في وزارات الدولة بسبب تدخلات بعض المسؤولين في سير أعمالهم" .

وتعاني البلاد من حالات فساد مالي واداري كبيرة بمختلف اجهزة الدولة كما يحتل العراق في تقارير دولية عن الفساد المالي والاداري مراتب متقدمة بحجم الفساد على الصعيد العالمي.

اعتبر زعيم القائمة العراقية اياد علاوي، أن السبب الرئيس للفساد المالي والإداري "انهيار" الدولة العراقية اثر سقوط النظام السابق والانتماءات الحزبية والطائفية، داعيا الى اعادة النظر بالمفتشين العامين في المؤسسات الحكومية، فيما شدد على ضرورة أن لا تكون هيئة النزاهة "مسيسة".

وقال علاوي خلال ندوة حوارية في مقر حركة الوفاق الوطني ببغداد : " إن "اهم سبب للفساد انهيار الدولة العراقية بعد سقوط النظام السابق بعد أن أصبح الانتماء للوظيفة والطائفة والحزب"، مستدركا أن "الفساد استشرى وتعمّق منذ ايام الحصار الاقتصادي والحروب".

وأضاف علاوي: أن "الفساد لا يتحمل مسؤوليته شخص واحد وإنما كل مؤسسات الحكومة وكل المساهمين في العملية السياسية"، مشيرا الى أن "الفساد المالي والإداري واحد وأصبح يشكل خطورة على بنية المجتمع العراقي واقتصاده ويستنزف امكانياته وموارده".

وشدد علاوي على ضرورة "اعادة النظر بالمفتشين العامين، كما يجب أن لا تكون هيئة النزاهة مسيسة"، مؤكدا أن "الذي ساعد على تفشي الفساد هو تهميش واقصاء بعض المكونات وكذلك الوضع الأمني غير المستقر".

تظاهرات ساحة التحرير المطالبة بالاصلاح

وأشار علاوي الى أن "قضية الفساد لا يمكن القضاء عليها في يوم وليلة بعد أن اصبحت ظاهرة لمرض، واذا لم يعالج المرض فسوف تبقى الظاهرة".

من جانبه، قال النائب عن تحالف الوسط وليد المحمدي: ان اغلب دوائر المفتشين العامين في الوزارات اصبحت محطات للإبتزاز ووسيلة للضغط لإثارة الفساد الاداري من جديد.

واضاف المحمدي: ان هذا الموضوع يحتاج اهتمام الحكومة لأهميته البالغة كون هذه الدوائر يفترض انها من تشيع ثقافة النزاهة لا ثقافة الفساد.

واشار الى أن هنالك قانون يؤكد على ان يكون المفتش في كل وزارة لكن هذا القانون يمكن ان يعدل وتجري عليه بعض الاضافات من اجل انجاح عمل دائرة المفتش العام.

وكانت المجموعة الدولية للأزمات التي تتخذ من بروكسل مقراً لها اعتبرت، الثلاثاء الماضي، أن مؤسسات الدولة العراقية "ضعيفة" وتشجع الفساد، محذرة من تداعيات الأمر على الأوضاع الأمنية، كما أكدت عجزها عن مواجهة التدخلات الحكومية، فيما طالبت رئيس الوزراء نوري المالكي بوضع تشريعات لمكافحة الفساد وإرغام الأحزاب السياسية على الالتزام بالشفافية.

يشار إلى أن من بين مطالب التظاهرات التي انطلقت في العراق منذ ٢٥ شباط الماضي، القضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، خصوصاً وأن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن العراق والسودان وبورما احتلت المرتبة الثالثة من حيث نسبة الفساد في العالم، فيما احتلت الصومال المرتبة الأولى في التقرير وتبعتها أفغانستان.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون